من "النظرية الشفوية" الى الخريطة النهائية

سياسة اسرائيلية واضحة لتكريس الاحتلال

اعلن الامين العام لحزب العمل الصهيوني مئير زارمي في الاسبوع الماضي ، تبني الحزب لخريطة « حدود اسرائيل السلمية النهائية » . وقد وافق اعضاء اللجنة المركزية لحزب العمل وعددهم ٦٠٠ شخص على هذه الخريطة التي تتضمن :

١ ـ ضم مرتفعات الجولان ، التي احتلتها اسرائيل في حرب حزيران ١٩٦٧

٢ ـ ضم قطاع غزة ، الذي احتل ايضا في الحرب نفسها .

٣ ـ جعل نهر الاردن خط الحدود الامنة لاسرائيل .

٤ ـ ترك الباب مفتوحا لاجراء مفاوضات في المستقبل حول السيادة على الضفة الغربية .

٥ ـ ترك الباب مفتوحا لمفاوضات حول السيادة على شرم الشيخ وعلى مساحة ضيقة من الارض في الضفة الشرقية لخليج العقبة تربط اسرائيل بالعقبة .

لم يتطرق مئير زارمي الى الحديث عن مصير مدينة القدس ، وقد اعلن الناطق الرسمي باسم حزب العمل زفي هارمور « ان قضية القدس من وجهة نظرنا قد حلت . لقد ضمت الى اسرائيل نهائيا ، ولا مجال للتساؤل بشأنها » . واضاف انه يمكن منح الاردن حق الاشراف على الاماكن الدينية الاسلامية، ومنح الفاتيكان في المقابل حق الاشراف على الاماكن الدينية المسيحية .

الخريطة الجديدة وتوقيتها

من المنتظر ان تصبح « خريطة الحدود النهائية لاسرائيل » في صلب سياسة اسرائيل الرسمية . فالوزراء الاسرائيليون في الحكومة ملزمون بالموافقة على بنود الخريطة اذا ما عرضت على مجلس الوزراء للاقتراع عليها ، لكن في حال بدء مفاوضات التسوية على اساس هذه الخريطة مع الدول العربية ، فيجب اولا على البرلمان الاسرائيلي ان يوافق على بنود هذه الخريطة . ومن المعلوم ان ما جاء في الخريطة من بنود يتوافق مع اتجاهات التكتل اليميني المعارض (ليكود) الذي يدعو للاستيطان في المناطق المحتلة، لذلك ليس هناك اي تخوف من ان لا تنال هذه الخريطة الموافقة من قبل الكنيست .

لكن الملفت للنظر هو الاعلان عن هذه الخريطة في هذه الفترة بالذات ، وبعد انتهاء زيارة يتسحاق رابين للولايات المتحدة الامريكية واجتماعه بالمسؤولين الامريكيين وتباحثه معهم في شؤون ازمة الشرق الاوسط ، والمساعدات الاقتصادية والعسكرية . وقد قيل ان من بين الاسباب التي دعت حزب العمل للاعلان عن هذه الخريطة في هذه الفترة ، ازدياد الانتقادات في الداخل والخارج لفشل الحكومة في اعداد برنامج واضح حول تسوية سلمية نهائية مع العرب ، بما في ذلك اعداد خريطة لحدود امنة ، وبغية الرد على هذه الانتقادات اعلن حزب العمل عن هذه « الخريطة الواضحة والنهائية » .

ومهما تكن الاسباب وراء الاعلان عن هذه الخريطة فان ما جاء فيها من بنود هو لتكريس الاحتلال الصهيوني للارض العربية . فالتسويات التي تجري في هذه المرحلة ، سواء الجزئية منها او الشاملة، لن تكون الا على الاسس التي وردت في هذه الخريطة ، والذين « طباوا » و « زمروا » لاعادة تقييم السياسة الامريكية في الشرق الاوسط بعد فشل مهمة كيسنجر ، قد فوجئوا حسب قولهم بالتصلب الاسرائيلي ، وبدأوا في العويل مجددا على اعتاب الامبرياليين الامريكيين .

لقد سكتت الانظمة العربية المستسلمة عن تدفق السلاح الامريكي الى اسرائيل ، ووصفت اجهزة الاعلام التابعة للمستسلمين تدفق السلاح الامريكي بانه « خطة امريكية تهدف الى الضغط على اسرائيل للانسحاب » . وفي المقابل فان امريكا لا تخشى ردود الفعل العربية طالما ان « الزحف العربي » باتجاه واشنطن مستمر .

لقد جاء الاعلان عن الخريطة النهائية لحدود اسرائيل عقب انتهاء زيارة رابين للولايات المتحدة ، وهذا وحده يكفي لفضح التأييد والدعم الامريكي لاسرائيل .

الخريطة الجديدة والسياسة القديمة

ان نظرة الى الوراء على اراء حزب العمل الصهيوني بشأن مستقبل الاراضي العربية المحتلة بعد حرب حزيران ١٩٦٧ ، تؤكد لنا بان ما ورد في الخريطة الجديدة هو جوهر السياسة الاسرائيلية التي اتبعت في المناطق المحتلة بعد حرب ١٩٦٧ ، وهذه السياسة خلاصتها فرض الامر الواقع بالقوة ، وتكثيف الاستيطان قدر الامكان كي تكون « خريطة الاستيطان مطابقة لخريطة الحدود الامنة » كما قال حاييم تسادوك رئيس لجنة الخارجية والامن في الكنيست .

بعد الاحتلال للضفة الغربية والجولان وسيناء في حزيران ١٩٦٧ تبنى حزب العمل المؤتلف مع حزب المابام « النظرية الشفوية » وخاض على اساسها انتخابات الكنيست الثامنة عام ١٩٦٩ . وكان من ابرز محتويات « النظرية الشفوية » « الاسراع في اقامة استيطان امني واستيطان دائم في المناطق المحتلة ، وتسترشد الحكومة في بحثها الاستيطان في المناطق ، سواء كان قرويا ام مدنيا باعتبارات امن الدولة وتطورها » .

ومع ورود العنوان على تكريس الاحتلال، احتدم النقاش داخل كتل حزب العمل حول « النظرية الشفوية » ، وخرج دايان بمشروع خاص عرف باسمه طالب فيه بمئات الملايين من الليرات الاسرائيلية لمواصلة الاستيطان ، ولتوطين اللاجئين ، وفي نهاية الامر تم الاتفاق داخل حزب العمل على اخراج جديد لمشروع دايان سمي (بوثيقة جالبلي) نسبة للوزير بسرائيل جالبلي ، وبقيت هذه الوثيقة دليلا للحكومة الاسرائيلية الى ان نشبت حرب تشرين الاول ١٩٧٣ .

جاءت حرب تشرين الاول ١٩٧٣ لتهز الكيان الصهيوني بصورة عنيفة ولتطرح علامات استفهام كبيرة حول مصير المشروع الصهيوني . وفي خضم المناقشات الداخلية الحامية في اسرائيل صدرت عن حزب العمل الصهيوني «وثيقة الاربعة عشر بندا» تقيم جسرا فوق المواقف المتناقضة داخل حزب العمل حول مصير المناطق المحتلة . وهذه الوثيقة لا تختلف من حيث البنود الرئيسية عن الوثيقتين السابقتين ، وقد خاض حزب العمل على اساسها الانتخابات النيابية . والخطوط الرئيسية لهذه الوثيقة هي التالية :

١ ـ المطالبة بحدود آمنة يسهل الدفاع عنها ، ورفض العودة الى حدود ما قبل حزيران ١٩٦٧ .

٢ ـ حفظ الطابع اليهودي لدولة اسرائيل .

٣ ـ رفض قيام دولة فلسطينية غربي نهر الاردن .

٤ ـ مواصلة اقامة المستوطنات من خلال اسبقية اعتبارات الامن .

لم ترسم هذه الوثيقة اية حدود لدولة اسرائيل، ذلك نظرا للوضع الحرج الذي كان يمر به الكيان الصهيوني ، الا انه من الواضح ان المواضيع التي تطرقت اليها هذه الوثيقة لا تختلف من حيث الجوهر عن الوثائق الاخرى الصادرة عن حزب العمل .

ولقد عاد يتسحاق رابين عندما تولى رئاسة الحكومة ، وحدد في ٣ حزيران ١٩٧٤ امام الكنيست الخطوط الرئيسية لسياسة حكومته واعلن عن تمسك بشرم الشيخ ، وقال ايضا بالنسبة لسوريا « لن تعود اسرائيل حتى ضمن اطار معاهدة سلام الى حدود ٤ حزيران ٦٧ . فهذه الخطوط ليست حدودا قابلة للدفاع ، وهي تشكل اغراء للعدوان عليها كما ثبت في الماضي » .

اما بالنسبة للاردن فقد ايد رابين في خطابه « مشروع الون » القاضي بانشاء اتحاد فدرالي بين الضفة الغربية والاردن ، وابقاء طرق الحدود المفتوحة بين اسرائيل والاردن ، شرط ان تظل الضفة الغربية تحت الاشراف الاسرائيلي ، وان يعطى الفلسطينيون حق السكن والبقاء في المستعمرات التي اقيمت .

لقد ذكرنا هذه الحقائق عن مواقف حزب العمل الصهيوني من قضية المناطق المحتلة بعد حرب ١٩٦٧ لنؤكد ان هذه المواقف لم تتغير الا في الشكل، اما المضمون فقد كان وما زال هو نفسه منذ « النظرية الشفوية » حتى « خريطة الحدود النهائية » التي اعلن عنها في الاسبوع الماضي .

اما المتغيرات التي طرأت فهي من الجانب العربي الرسمي ، ففي حين رفضت جماهيرنا العربية والفلسطينية سياسة الامر الواقع وتكريس الاغتصاب، وواجهت هذه السياسة الصهيونية بالكفاح المسلح معتبرة ان قضية الصراع مع العدو ليست على مصير المناطق المحتلة بعد حرب حزيران ١٩٦٧ ، بل هي قضية وجود الكيان العنصري الصهيوني على ارض فلسطين . نرى اليوم انظمة الاستسلام التي بدأت مرحلة العبور الى الخيانة بتصوير القضية على اساس انها قضية مصير المناطق المحتلة بعد حرب حزيران ١٩٦٧ ، وتستعد هذه الانظمة وتعلن عن رغبتها في الاعتراف بالكيان الصهيوني مقابل الانسحاب من المناطق المحتلة .

الخريطة الجديدة والحدود الامنة

في الجلسة الختامية لمناقشات حزب العمل الصهيوني حول مستقبل الاراضي المحتلة وذلك في نيسان ١٩٧٣ اعلن موشي دايان مفهومه « للحدود الامنة » وقال :

« الحدود الامنة تشمل بالضرورة سلاسل الجبال في سيناء والضفة الغربية » .

كما قال في محاضرة القاها في بيت المحامي في تل ابيب ونقلتها معاريف (٧٣/١١/٢٥) :

« يجب الا ننزل من مرتفعات الجولان، وان لا نتخرك من على نهر الاردن ، ولا من جبال نابلس »

وخلال الاسبوع الماضي عاد كل من يتسحاق رابين وشمعون بيريس للاعلان عن ان اسرائيل ترغب في اقامة شبكة انذار الكترونية في جبال سيناء في حال التوصل الى تسوية جديدة مع مصر . وقال بيريس في خطاب امام الجمعية العامة للوكالة اليهودية يوم ٧٥/٦/١٩ « اننا نهتم بالجبال لان طاقتنا البشرية محدودة » . والحقيقة ان الخريطة الجديدة التي اعلن عنها حزب العمل في الاسبوع الماضي هي طبعة جديدة لخريطة اخرى وزعت في اسرائيل في نهاية عام ١٩٧٣ ، وضمن كراس بعنوان « معنى الحدود الامنة » . وقد تطرقت اليه « الهدف » بالتفصيل انذاك .

والبنود الاساسية في هذا الكراس هي التالية :

١ ـ فيما يتعلق بمصر ترفض اسرائيل اي وجود عسكري مصري في سيناء ، وتطلب فرض رقابة على جميع المنشآت والمطارات المصرية التي من الممكن استخدامها كقاعدة هجومية . كما تطلب اسرائيل ايضا حرية الملاحة في قناة السويس ومضائق تيران .

٢ ـ اما معنى الحدود الامنة بالنسبة للاردن فهو رفض اي وجود عسكري غرب النهر ، وضمان عدم قيام رجال المقاومة بنشاط مسلح ، وحرية الوصول والاستيطان في الضفة الغربية نظرا للخلفية العاطفية والتاريخية للثقافة الاسرائيلية التي تجعل من المستحيل عليها القبول بحل قد يمنع الاسرائيليين من التواجد في الخليل او نابلس .

٣ ـ واخيرا كان مفهوم الحدود الامنة بالنسبة لسوريا هو البقاء في الجولان واعتبرت اسرائيل هذه المسالة مسالة حياة او موت ، وطالبت اسرائيل ايضا باقامة انذار الكتروني عند الحدود مع سوريا لضمان انذار لاسرائيل ضد اقتراب اية طائرة .

ان هذه المفاهيم الصهيونية هي تعبير واضح عن مطامع الحركة الصهيونية واهدافها التوسعية . وما خريطة حزب العمل الجديدة الا تكرار لهذه المفاهيم الا ان الانظمة العربية المستسلمة التي اوقفت اطلاق النار مع العدو بعد ايام على حرب تشرين الاول ١٩٧٣ ، وفكت ارتباطها بالقضية الفلسطينية عبر اتفاقيات فك الارتباط ، وزحفت امام الامبريالية الامريكية مستجدية « الحل السلمي» ، هذه الانظمة قد اعطت العدو فرصة ذهبية لاعادة تجميع قواه وترميم جيشه وتزويده باحدث الاسلحة ، وبعد ان استعاد العدو قوته التي حطمتها بطولة الجنود والثوار العرب ، عاد ليؤكد مجددا مواقفه من مسالة المناطق المحتلة مؤيدا ومدعما بالتاييد الامريكي ، من جهة ، وبالانبطاح الرسمي العربي من جهة اخرى .

ان الخريطة الاسرائيلية الجديدة هي صفعة اخرى يكيلها العدو الصهيوني للمستسلمين العرب، الا اننا كثورة فلسطينية التزمت بالتحرير الكامل لفلسطين فاننا نرى في هذه الخريطة تاكيدا جديدا لصحة تحليلاتنا لطبيعة العدو ونواياه وحافزا لنا لتشديد ضرباتنا للعدو الامبريالي والصهيوني ، من جهة ، ولتعرية وكشف مواقف المستسلمين دعاة الحلول التصفوية من جهة اخرى .

ان حرب الشعب هي الخيار الوحيد امامنا ، ولذلك ندعو كافة القوى التقدمية في الساحتين الفلسطينية والعربية الى تكثيف نضالها لهزيمة المستسلمين دعاة الاعتراف والتفاوض مع العدو ، وتصعيد الكفاح المسلح حتى التحرير الكامل لكل فلسطين .

سؤال وجواب !

كتب مراسل صحيفة دافار الهستدروتية (٧٥/٥/٣٠) متسائلا : « لماذا لم يتجه قادة الجيش الى صراع مباشر على مصير الدولة ؟ لماذا ردعتهم المعارضة الاسلامية دون قتال ؟ ان الجواب بسيط وقاس . لقد خافوا من حرب اهلية . ولم يكونوا واثقين من قدرتهم في المضي حتى النهاية ، اذا بداوا العمل . ان هذا الخوف شل حركتهم ومقابل متاديس « الشباب » وتحصينات الفدائيين وحتى مبادرات الكتائب ـ لم يستطيعوا تغيير هذا الوضع . في الاردن عندما ثارت منظمة التحرير الفلسطينية ضد الحكومة العسكرية في ايلول ١٩٧٠ ـ بدا الهجوم . وفي لبنان عندما ظهرت الصورة نفسها ـ بدا الانسحاب .